

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتأتون رقم ٥٦ لسنة ١٩٦٨

بإنشاء وتنظيم صندوق مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد العليا

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار

قرارات لها قوة القانون ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ في شأن المؤسسات المالية لمساعدة

طلاب الجامعات في إقليم الجمهورية العربية المتحدة والمعدل بالقانون

رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

فقرر القانون الآتي :

مادة ١ - ينشأ صندوق يسمى "صندوق مساعدة طلاب الجامعات والمعاهد العليا" يتبع وزير التعليم العالي ، ويكون مركزه مدينة القاهرة .

مادة ٢ - الغرض من الصندوق هو معاونة طلاب الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة وطلاب الكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي في استكمال دراستهم عن طريق منحهم قروضاً بدون فائدة وغير ذلك من وسائل المساعدة .

مادة ٣ - تتكون إيرادات الصندوق من :

(١) رسم إضافي قدره (خمسون قرشاً سنوياً) يؤديه كل طالب من أبناء الجمهورية العربية المتحدة من طلاب الجامعات النظاميين ومن طلاب الكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي وذلك قبل بدء السنة الدراسية .

(٢) الإذانات التي تقدمها وزارات والهيئات أو المؤسسات العامة .

(٣) التبرعات والأوقاف ووصايا والهيئات التي يقبلها مجلس الإدارة بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي أنشئ من أجله الصندوق .

(٤) الإيرادات الأخرى .

مادة ١٥ - يعتبر في حكم إصابة العمل كل حادث يقع للمتفهم أو للؤمن عليه المعامل بأحد قوانين المعاشات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة أو التأمينات الاجتماعية بسبب تأدية واجبه الوطني في منظمات الدفاع الشعبي سواء أثناء التدريب أو الاشتراك في العمليات الحربية أو في الحالات المنصوص عليها في المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

ويعامل المصابون الذين لا يخضعون لأحكام أى من قوانين المعاشات المقررة للعاملين المدنيين بالدولة أو التأمينات الاجتماعية معاملة المجندين بالقوات المسلحة من حيث تعويض الإصابات والمعاش طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ١٦ - تستحق المعاشات المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون اعتباراً من تاريخ ثبوت الاستشهاد أو الفقد أو الوفاة أو الإصابة .

مادة ١٧ - تسوى حالات الأفراد المنصوص عليهم في المواد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ طبقاً لأحكام هذا القانون (أو قانون المعاشات أو التأمينات الاجتماعية المعامل به كل منهم أيهما أفضل) .

مادة ١٨ - تتولى كل من جهات العمل التي يتبعها الأفراد المنصوص عليهم في هذا القانون تسوية حالاتهم طبقاً لأحكامه .

وتختص وزارة الخزانة بتسوية حالات الأفراد الذين لا يخضعون لأحكام أحد قوانين المعاشات أو التأمينات الاجتماعية .

مادة ١٩ - على الوزراء - كل فيما يخصه - إصدار القرارات اللازمة للتنفيذ .

مادة ٢٠ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شعبان سنة ١٣٨٨ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

مادة ٤ - يكون للصندوق :

(١) مجلس إدارة .

(٢) مدير .

مادة ٥ - يتكون مجلس إدارة الصندوق من :

وزير التعليم العالي رئيسا

مديري الجامعات
 اثنين من وكلاء الجامعات يصدر بتعيينهم قرار من وزير
 التعليم العالي لمدة سنتين قابلة للتجديد
 وكيل وزارة التعليم العالي
 وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية
 وكيل وزارة الخزانة
 وكيل وزارة الأوقاف
 وكيل وزارة الشباب
 رؤساء اتحادات طلاب الجامعات
 رئيس اتحاد طلاب الكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة
 التعليم العالي
 عضوين من المشتغلين بالأعمال المالية والاقتصادية يمينان
 بقرار من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي مجلس الإدارة لمدة
 سنتين قابلة للتجديد

مدير الصندوق ويتولى أعمال أمانة المجلس عضوا

مادة ٦ - يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل ثلاثة
 أشهر أو بناء على طلب أغلبية الأعضاء .

مادة ٧ - يختص مجلس الإدارة بما يأتي :

(١) إصدار اللوائح المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية للصندوق وبصفة
 عامة تحديد اختصاصات المدير ووضع الأحكام المتعلقة بنظام سير العمل
 بالمجلس والنظام المالي للصندوق وكيفية تحضير ميزانيته وتنفيذها ومراجعتها .

(٢) إصدار اللوائح المنظمة لشؤون العاملين بالصندوق وتحديد
 اختصاصاتهم ويطبق على العاملين في الصندوق أحكام قانون التأمين
 والمعاشات المطبق على العاملين المدنيين بالدولة .

(٣) الترخيص للمدير بإجراء التصرفات القانونية .

(٤) إدارة أموال الصندوق واستثمارها .

(٥) اعتماد مشروع الميزانية السنوية للصندوق والحساب الختامي .

(٦) إصدار تقرير سنوي عن نشاط الصندوق في السنة المالية المنتهية
 وذلك قبل أول يناير وإبلاغه إلى المجلس الأعلى للجامعات ووزارة التعليم
 العالي .

(٧) تعيين مراقب سنوي لحسابات الصندوق .

(٨) النظر في إراء المدينين غير القادرين من ديونهم بشرط ألا تزيد
 نسبة الإبراء عن ٥٪ من مجموع القروض التي تبرم سنويا .

(٩) النظر فيما يرى رئيس مجلس الإدارة عرضه عليه لإبداء الرأي
 واتخاذ قرار فيه من المسائل الخاصة بإدارة الصندوق وتنظيم العمل به وكل
 ما يؤدي إلى تحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله .

مادة ٨ - تكون قرارات المجلس نافذة وتبلغ إلى وزير التعليم العالي
 خلال ثمانية أيام من تاريخ صدورها ومع ذلك فلا تنفذ القرارات المذكورة
 فيما يحتاج إلى تصديق الوزير إلا بعد هذا التصديق على أنها تكون نافذة
 بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ وصولها مستوفاة إلى مكتب الوزير دون
 أن يصدر منه قرار بشأنها ، وتبين اللائحة التنفيذية القرارات التي تحتاج
 إلى تصديق الوزير .

مادة ٩ - يكون لمجلس الإدارة مكتب تنفيذي يصدر بتشكيله قرار
 من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأي المجلس وذلك لمدة سنتين قابلة للتجديد
 ويجتمع المكتب المشار إليه بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهر
 أو بناء على طلب أغلبية أعضائه ويضع مجلس الإدارة الأحكام الخاصة بنظام
 سير العمل في المكتب التنفيذي .

مادة ١٠ - يختص المكتب التنفيذي بما يأتي :

(١) متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

(٢) منح القروض لطلاب الجامعات وطلاب الكليات والمعاهد
 العليا التابعة لوزارة التعليم العالي وفقا للقواعد التي يرضيها مجلس الإدارة .

مادة ١٧ - يضع مجلس الإدارة شروط منح القروض وطريقة سدادها وضمانات تحصيلها ويتم الوفاء بمبلغ القرض على أقساط خلال مدة لا تقل عن المدة التي يستمر فيها القرض من جانب الصندوق مع عدم الإخلال بحق المدين في تعجيل الوفاء ، ويستحق الوفاء من تاريخ حصول المدين على مصدر الكسب بعد التخرج أو ترك الدراسة - لأى سبب كان - ولا يبدأ سريان التقادم المسقط لحقوق الصندوق إلا من تاريخ علم الصندوق بحصول المدين على مصدر الكسب .

مادة ١٨ - للصندوق توقيع الخبز الإداري على أموال الطالب وضمانه استيفاء لما هو مستحق له ، ويكون له عند التنفيذ امتياز المبالغ المستحقة لتقزانه العامة وذلك وفقا لأحكام القانون المدني .

كما يجوز للصندوق طلب إجراء خصم المبالغ المستحقة له من مرتبات العاملين في الحكومة أو الهيئات العامة أو الخاصة أو لدى الأفراد سواء كانوا مدينين أصليين أو ضامنين ، وذلك في حدود ربح المرتب أو الأجر .

مادة ١٩ - يجب عند النظر في تعيين خريجي الجامعات والكليات والمعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالي لدى أى فرد أو جهة تكليفهم تقديم شهادة من الهيئة تبين ارتباطاتهم المالية بها فإذا كان المرشح مدينا للصندوق وجب على جهة تعيينه إخطار الصندوق بمقدار مرتبه أو أجره خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلام العمل وإلا التزمت بالوفاء بالقيمة الواجب على الخريج دفعها مدة العمل بها ، ويجوز توقيع الخبز الإداري على جهة التعيين وفاء لهذا الالتزام .

مادة ٢٠ - تودع أموال الصندوق في المصرف الذي يختاره مجلس الإدارة .

مادة ٢١ - يعفى الصندوق من جميع الضرائب والرسوم المستحقة على عمليات الإقراض والحفلات والمهرجانات وأنواع النشاط المختلفة التي قد يمارسها لاستغلال أمواله ويعفى الطلاب من جميع الضرائب والرسوم التي تستحق على معاملاتهم مع الصندوق .

مادة ٢٢ - يلغى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، ويحل الصندوق محل المؤسسة المالية لمساعدة طلاب الجامعات فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

مادة ٢٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ، وعلى وزير التعليم العالي إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ شعبان سنة ١٣٨٨ (٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبدالناصر

(٣) النظر في الوسائل الكفيلة بتنمية موارد الصندوق .

(٤) تقديم تقرير سنوي عن نشاط الصندوق إلى مجلس الإدارة قبل نهاية شهر نوفمبر من كل عام .

مادة ١١ - لا تكون مداوات مجلس الإدارة أو المكتب التنفيذي صحيحة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين فإذا تساوت الآراء رجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة ١٢ - يكون تعيين مدير الصندوق بقرار من وزير التعليم العالي بناء على ترشيح مجلس الإدارة .

وينفرد وزير التعليم العالي بتعيين أول مدير للصندوق .

مادة ١٣ - يتولى مدير الصندوق تصريف شؤونه وفقا لأحكام هذا القانون ، كما يختص بما يأتي :

(١) تنفيذ قرارات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي .

(٢) إعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي وعرضها على مجلس الإدارة .

(٣) الإشراف على العاملين بالصندوق وفقا للوائح التي يضعها مجلس الإدارة .

(٤) إصدار الأوامر بالمصروفات الخاصة بالصندوق تنفيذها لقرارات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي ، وله أن يفوض في ذلك غيره من العاملين بالصندوق .

(٥) تقديم تقرير إلى المكتب التنفيذي كل شهرين عن سير العمل بالصندوق وعن حالته المالية .

مادة ١٤ - يمثل المدير الصندوق في صلته بالجهات والأشخاص الأخرى وأمام القضاء .

مادة ١٥ - تبدأ السنة المالية للصندوق في أول أكتوبر وتنتهي في آخر سبتمبر من كل عام .

مادة ١٦ - يعد مشروع ميزانية الصندوق قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل . كما يعد الحساب الختامي خلال شهرين على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية .

ويقدم مشروع الميزانية والحساب الختامي بعد موافقة المكتب التنفيذي عليهما إلى مجلس الإدارة لاعتمادهما .